مجلس المستشارين الرباط في: 05/07/2022

مجموعة العدالة الاجتماعة والت رقم السؤال: 882

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول دواعي رفع سقف الأعمال بناء على سندات الطلب في مشروع مرسوم الصفقات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وضعت الحكومة في إطار مسطرة الاستشارة العمومية الملزمة، مشروع المرسوم الجديد للصفقات العمومية على موقع الأمانة العامة للحكومة لتلقي الملاحظات بخصوصه، على أساس أن يعرض بعد شهر على مسطرة ، و يظهر من خلال الصيغة المعروضة في الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة عزم وزارة الاقتصاد والمالية رفع سقف الأعمال بناء على سندات الطلب من 20 مليون سنتيم حاليا إلى 50 مليون سنتيم، وتوسيع لائحة الملحق رقم 4 المتعلقة بالأعمال التي يمكن أن تكون موضوع سندات الطلب، ومعلوم أن سند الطلب مسطرة استثنائية لا تتوفر فيها ضمانات المنافسة الحرة حيث تمنح للآمر بالصرف السلطة المطلقة لاختيار المقاولات التي يمكنها التنافس ويمكنه الاقتصار على ثلاثة متنافسين فقط، مما يحرم المقاولات من تقديم عروضها ويفتح الباب لممارسات منافية للمنافسة الحرة، مما يفرض الإفصاح عن مبررات الحكومة لزيادة هذا السقف وتمكين الآمرين بالصرف من اختيار المقاولات التي تشارك في المنافسة، وعن الضمانات التي يحفظها القانون للمقاولات التي لا تتم استشارتها للمشاركة في الطلبية العمومية.

لذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن:

?دواعي رفع سقف الأعمال بناء على سندات الطلب في مشروع مرسوم الصفقات

صاحب السؤال

الدحماني المصطفى

العمومية؛

?الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لإعادة النظر في القواعد المؤطرة لمسطرة

سند الطلب بما يضمن احترام الشفافية ومبادئ المنافسة الشريفة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

الدحماني المصطفى